قـــــــراءة في انتقادات ابن الصدّيق لبعض وقوف الشـــيخ الهَبطي من خلال رسالته الموسومة (منحـة الرؤوف المعطي ببيان وقوف الشيخ الهبطي)

د. موسى حسين الشريدي ـ كلية التربية قصر بن غشير – جامعة طرابلس

المقدمـــــــة:

الحمد الله، نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

فإنَّ موضوع علم الوقف والابتداء من الأهمية بمكان، فيه يُعرف كيفية أداء القـــراءة؛ ذلك لأن القارئ لا يمكنه أن يقرأ السورة في نفسٍ واحد ولم يجز التنفس بين كلمتين حال الوصل لذلك وجب اختيار وقف مناسب للاستراحة بشرط ألَّا يخل بالمعنى.

وقد حض أئمة هذا الفن على تعلمه ومعرفته، فعن علي - رضي الله عنه- أنه قال: "الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف".

ففي كلام علي - رضي الله عنه - دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، فينبغي للمسلم أن يحرص على تعلمه حتى لا يقع في الخطأ عند تلاوته لكلام الله تعالى فيقف على ما لا يجوز الوقف عليه، أو يصل ما لا يجوز وصله كأن يقف على **(وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه)** أو يصل **(فبهت الذي كفر والله)** فكل هذا لا يجوز؛ لأنَّ فيه تغييرًا للمعنى، ولكن إذا اضطر فلا بأس على أن يرجع إلى أول الآية ليربط الكلام بعضه ببعض ويتم المعنى المراد من الآية.

وقد وضع علماء القراءات – جزاهم الله خيرًا- علامات ورموزًا لمجال الوقف تيسّر للقارئ معرفة محل الوقف الذي ينبغي له أن يقف عنده، ومن هؤلاء العلماء الشيخ الهبطي محمد بن جمعة المتوفى سنة 930هـ - رحمه الله - فقد وصلنا كتابه الموسم بـ(تقييد وقف القرآن الكريم) والذي وجد قبولًا كبيرًا وطُبعت المصاحف بها أي بالعلامة (ص) التي وُضعت تبيانًا لأماكن الوقوف في المصحف المغربي على وجه الخصوص، برواية قالون وورش عن نافع المدني ومازال هذا الوقف موجودًا في المصاحف إلى يومنا هذا، إلَّا أنَّه لم يسلم بعضه من النقد، فقد ألف ابن الصديق رسالة انتقد فيها بعض وقفات الشـــيخ الهَبطي معتمدًا على ما في المصاحف المطبوعة برواية حفص فعمله

في رسالته أشـــبه ما تكون بالمقارنة بين ما يراه في مصحف حفص من وقف ثم ينـــظر في الوقف الهبطي فإذا لم يوافقه حكم عليه بالضعف، ولذلك رأيت أن أتتبع المواضع التي انتقدها ابن الصديق على وقف الهبطي معتمدًا على المصادر المتعلقة بعلم الوقف والابتداء وكذلك كتب التفاسير التي تهتم بهذا الفن، وكذلك آراء المعربين في بعض الأحيان.

قال الله - تعالى- : **(وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)** [سورة البقرة: 52.] ، قال ابن الصديق: وقف الهبطي على **(الْكِتَابَ)** ولا قائل به[1]. بل قال به بعض العلماء فقد ذكر الفراء في معانيه وجها يحتج به لوقف الهبطي ، حيث قال في قوله - تعالى - : "**(وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ)** يعني التوراة، ومحمدًا - صلى الله عليه وسلم - **(الْفُرْقَانَ)** كأنه خاطبهما فقال : قد آتيناكم علم موسى ومحمد - عليهما السلام - **(لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)** ؛ لأن التـــــوراة أنزلت جملة ولم تنزل مفرقة كما فـــرق القرآن"[2] ويُؤيده قوله - تعالى - : **(تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَـــانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيـــــرًا)** [سورة الفرقان: 1] والفرقـــان يعنـــى : به القـــرآن ، وقال الزجـــاج :" وقد قال بعض النحويين وهو قطرب : المعنى : وآتينا محمدًا الفرقان"[3] ، ومهما يكن من أمر فإن اختيار الهبطي في وقفه على **(الْكِتَابَ)** له وجه معتبر عند بعض العلماء خلافًا لما قاله ابن الصديق : إنَّه لم يقل به أحد حسب عبارته "ولا قائل به ". ولعلَّ سبب الوقف هو أنَّ الاختلاف وقع في تفسير لفظ **(الْفُرْقَانَ)** فالهبطي ذهب إلى معنى الفرقـــان هو القـــرآن لذلك اختار الوقف على ما قبله، قال القرطبي : "والكتاب: التـــــوراة بإجماع من المتأولين ، واختلف في الفرقان، فقال الفـــراء وقطرب : المعنى آتينا موسى التوراة ، ومحمدًا - عليهما السلام - الفرقان. "[4].

قال الله - تعالى -: **(وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّر)** [سورة البقرة: 95]. وقف الهبطي - رحمه الله – على لفظ **(حَيَاةٍ)** ثم استأنف **(وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا)**. وقد انتقد ابن الصديق وقف الهبطي قائلًا: " الوقف الصحيح على **(أَشْـــرَكُوا)** كما في مصحف حفص [5]. اعتمادًا على ما ذكـــره بعض المفسرين ؛ ولكن بالتأمل في هذا الوقف وبالرجـــوع إلى المصادر التي عُنيت بهذا الفـــن نجد أنَّ له مخرجًا يخرجه ممَّا رماه به ابن الصديق ، فقد ذكر أبو جعفر النحاس أنَّ نافعًا - رحمه الله - وقف على لفظ **(حَيَـــاةٍ)** وهو من وقف التمام عنده [6]. وقال الداني : وقال نافع: التمام **(عَلَى حَيَاةٍ)**[7] وهو – أي : الوقف – على لفظ – **(حَيَاةٍ)** من الوقف الجائز، وذلك " على

تقديـــــر: ومن الذين أشركـــــوا قوم يودّ أحدهم "[8]، فالوقف على **(حَيَـــــاةٍ)** " تام وفاقا لنافع "[9]، فما بعد **(حَيَاةٍ)** ليس متعلقًا بما قبله حتى يتصل به، وعلى هذا تكـــــون جملة **(يود أحدهم...)** في موضع نصب على الحال من قوله **(وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُــوا)** ، ويجوز فيها وجه آخـــر، وهو أن يكون " ومن الذين أشركوا" في موضع رفع خبرًا مقدمًا تقديره " ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم لو يعمر ألف سنة " [10] فالوقف على لفظ **(حَيَاةٍ)** جائز كما أشار إلى ذلك السجاوندي[11] وعلامته عنده (ج) ، فالكلام تم في **(حَيَاةٍ)** ثم استؤنف الإخبار عن طائفة من المشركين"[12] فقوله - تعالى - **(وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ)** يعني : اليهود ، ثم بعد ذلك جاء قوله- تعالى - : **(وَمِنَ الَّذِينَ أَشْـــــرَكُوا)** في شأن المشركين وقيل : المجوس" الذين لا يصدقون بالبعث"[13].

ومن هنا نرى أنَّ الهبطي قد راعى في وقفه على لفظ **(حَيَاةٍ)** الإعراب والمعنى واعتماد ابن الصديق في تخطئة هذا الوقف على مصحف حفص لا يغيّر من الأمر شيئًا ، فالأمـــــر فيه سعة . قال الباقولي : "وقف قـــــوم على قوله **(حَيَاةٍ)** ثم ابتدؤوا فقـــــرؤوا **(وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا)** فعلى هذا في الكلام محذوف تقديره: ومن الذين أشركوا قوم (قوم أحدهم) فحذف (قوم) وهو مبتدأ و(يود أحدهم) صفة له و**(وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا)** خبر مقدم"[14].

ومما يؤكـــد صحة الوقف على لفظ **(حَيَاةٍ)** ما ذكره الألوسي في تفسيره لهذه الآية: "ولا شك أنَّ اليهود غير داخلين في الذين أشـــــركوا فإن الشائع في القرآن ذكرهما متقابلين"[15].

قال الله تعالى: **(كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ)** [سورة البقرة: 178]. وقف الهبطي – رحمه الله – على لفظ **(خَيْرًا)** واستأنف قوله تعالى **(الْوَصِيَّةُ)** وقد انتقد ابن الصديق قائلًا: الوقف على (بالمعروف أو المتقين) ووقف الهبطي على **(خَيْرًا)** فيصل بين الفعل وهو (كُتب) المبنى للمجهول، ونائب الفاعل، وهو **(الْوَصِيَّةُ)**[16] وهذا الموضع الذي انتقده ابن الصديق هو من المواضع المختلف فيها والمختلف فيه لا يجوز لأحد القطع فيه بقول يلزم غيره به فقد روي عن نافع "الوقف عليه"، [17] ويستنبط من جواز الوقف على لفظ **(خَيْرًا)** وأن ما بعده ليس متعلقات بما قبله من حيث الإعراب ما ذكره الفرَّاء عند تفسيره لهذه الآية حيث قال: "و**(الْوَصِيَّةُ)** مرفوعة بـ (كتب) وإن شئت جعلت (كتب) في مذهب قيل فترفع الوصية باللام في الوالدين"[18] أي أنَّ **(الْوَصِيَّةُ)** مبتدأ وخبره للوالدين.

وقد راعى الهبطي في وقفه المعنى كذلك فقد جاء – فيما ذكره ابن جرير – عن عمران بن جرير قال قلت لأبي مجلز: الوصية على كل مسلم واجبة، قال "من ترك خيرًا"[19]. أي: حق على من ترك خيرًا، وقد فسر الخير بـ(المال) وذلك في قوله: "وأما الخير الذي إذا تركه تارك وجب عليه الوصية فيه لوالديه وأقربيه الذين لا يرثون فهو المال"[20] ولا يقال في العرف للمال (خيرا) إلَّا إذا كان كثيرًا [21]. ثم بعد ذلك بين لمن الوصية **(الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ)** وقد وضع السجاوندي علامة الوقف الجائز على **(خَيْرًا)**[22] إشارة إلى جواز الوقف فوقف الهبطي يحمل على أن **(الْوَصِيَّةُ)** مرفوعة بالابتداء وما بعدها وهو قوله **(لِلْوَالِدَيْنِ)** خبرها، ومفعوله (كتب) محذوف: أي: كتب عليكم أن توصوا، ثم بين لمن الوصية"[23] فالوقف على لفظ **(خَيْرًا)** له وجه معتبر لا يجوز تجاهله.

قال الله - تعالى -: **(هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ)** [سورة البقرة:208]، قال ابن الصديق: " الوقف على **(الْأَمْـــرُ)** كما في مصحف حفص، ووقف الهبطي على **(الْغَمَامِ)** ففصل بين الفاعل والمعطوف عليه"[24]، إن ما انتقده ابن الصديق له ما يؤيده من أقوال أهل العلم فقد قال يعقوب: "ومن الوقف **(هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ)** فهذا التمام من الوقف"[25]، وعلى هذا فـ **(الْمَلَائِكَةُ)** مرفوع بفعل مقدر أي تأتيه الملائكة، وقد جاء لفظ **(الْمَلَائِكَةُ)** مرفوعا بالفعل (أتى) في قوله - تعالى- : **(إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ)** [سورة الأنعام: 158] ، وهناك أمر آخر يتعلق بتفسير الآية والمعنى المراد بـ: **(فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ)** "هل هو من صلة فعل الله جل ثناؤه أو من صلة فعل الملائكة ومن الذي يأتي فيها"[26]، فعلى ما اختاره الهَبطي من الوقف على لفظ **(الْغَمَامِ)** يكون من صلة الله تعالى، ومعناه " هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظل من الغمام، وأن تأتيه الملائكة"،[27] وممَّا يؤيد صحة وقف الهبطي على لفظ **(الْغَمَامِ)** الحديث الذي رواه ابن كثير في تفسيره عن ابن مسعود عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: **"يجمع الله الأولين والآخرين لميقات يوم معلوم قياما شاخصة أبصارهم إلى السماء ينتظرون فصل القضاء وينزل الله في ظلل من الغمام من العرش إلى الكرسي"**[28]. والوقت على لفظ **(الْغَمَامِ)** " كاف لمن رفع الملائكة على إضمار الفعل أي: (وتأتيهم الملائكة)[29]، ويجوز "والملائكة يأتون"[30] أي: الجملة الفعلية خبر. قال الله - تعالى -: **(وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ)** [سورة البقرة:224، قال ابن الصديق: "الوقف على **(النَّاسِ)** كما في مصحف حفص ووقف الهبطي على **(أَيْمَانِكُمْ)**

ففصل بين النهي والمنهي عنه"[31]. وما اعترض عليه ابن الصديق له وجه يمكن حمله عليه وذلك أن يكون ما بعد الوقف الذي اختاره الهبطي في موضع رفع بالابتداء، قال الزجاج: "ويجوز أن يكون موضع "أن" رفعًا، فيكون المعنى البر والتقى أولى، ويكون أولى محذوفا؛ لأن في الكلام دليلا عليه، ومنه **(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ)** [سورة القتال: 21] أي: طاعة وقول معروف أمثل"[32] وعلى هذا "يكون الوقف على قوله: "لأيمانكم" حسنا"[33].

وقال ابن الأنباري: " وأمَّا الرفع فعلى أن تكون أنْ وصلتها، مبتدأ، وخبره محذوف وتقديره: أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس أمثل وأولى من تركها"[34]
قال الله تعالى: **(وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ)** [سورة البقرة: 281]
قال ابن الصديق: "الوقف على (اسم الجلالة) كما في مصحف حفص، ووقف الهبطي على **(يَكْتُبْ)**، وتخريجه يجعل الكاف في **(كَمَا)** متعلقة بقوله **(فَلْيَكْتُبْ)** قلق كما قال أبو حيان"[35].
وكأني بابن الصديق يتصيد كل قول يخدم مقصوده وإلاّ لنظر في أقوال العلماء الذين سبقوا أبا حيان، فها هو العلامة الزمخشري يقول: **(كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ)** يجوز أن يتعلق بأن يكتب، وبقوله فليكتب..."[36] فالكاف في **(كَمَا)** من صلة قوله **(فَلْيَكْتُبْ)** أي: فليكتب كما علمه الله، "فيكون الوقف على قوله **(أَنْ يَكْتُبَ)**"[37].
قال ابن عطية: "ويحتمل أن يكون الكلام على هذا المعنى تاما عند قوله **(أَنْ يَكْتُبَ)** ثم يكون قوله **(كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ)** ابتداء كلام، وتكون الكاف متعلقة بقوله **(فَلْيَكْتُبْ)**"[38] قال بن عاشور: " وهو وجه في تفسير الآية"[39].
قال الله تعالى: **(هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ)** [سورة آل عمران: 5]

قال ابن الصديق: " الوقف على متشابهات كما في مصحف حفص وكلمة **(مِنْهُ)** خبر متقدم، وآيات محكمات مبتدأ مؤخر، ولكن الهبطي وقف على لفظ **(مِنْهُ)** فدل على أنَّه لا يعرف النحو؛ لأنَّه فصل بين المبتدأ والخبر، وصير المبتدأ بلا خبر"[40] وكلام ابن الصديق فيه نظر؛ لأنَّه لم يكتف بنقد الوقف على لفظ **(مِنْهُ)** بل تعداه إلى رمي الهبطي بعدم معرفته بعلم النحو ولو أنَّه كلّف نفسه ونظر في أقوال أهل العلم لما قال هذا الكلام؛ لأنَّ الوقف على **(مِنْهُ)** هو وقف تام عند نافع[41]، وإن احتاج إلى تقدير ذلك؛ لأنَّ الضمير في **(مِنْهُ)** كناية عن الله: أي هو الذي أنزل عليك الكتاب من عنده فيكون منه بمعنى من عنده.

قال الأشموني: " ونقل بعضهم أن الوقف عند نافع على **(مِنْهُ)** ووجه ـ والله أعلم ـ أنَّه جعل الضمير في **(مِنْهُ)** كناية عن الله: أي: هو الذي أنزل عليك الكتاب من عنده فيكون منه بمعنى من عنده: ثم يبتدئ آيات محكمات: أي: هو آيات محكمات"[42] فهو على هذا من الوقف الكافي لتعلقه من جهة المعنى فقط، وإن كان وصله أولى.

قال الله تعالى: **(كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)** [سورة آل عمران: 11]

قال ابن الصديق: "الوقف على قبلهم كما في مصحف حفص، ووقف الهبطي على **(فِرْعَوْنَ)** ففصل بين المعطوف والمعطوف عليه من غير داع"[43].

لمعرفة سبب وقف الهبطي على لفظ **(فِرْعَوْنَ)** ينبغي ألاّ نغفل السياق حتى لا نقع في تخطئة ما له وجه يجوّز فالهبطي – رحمه الله – لم يستأنف **(كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ)** ووقف وإنما وصلها بما قبلها (وأولئك هم وقود النار كدأب آل فرعون) والمعنى على هذا "توقد النار بهم كما توقد بآل فرعون"[44] فالكاف في **(كَدَأْبِ)** متعلق بما دل عليه (هم وقود النار) فعلى هذا التقدير يكون الكلام قد تم على **(فِرْعَوْنَ)**، وجملة **(وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا)** لا علاقة لها بما قبلها من جهة الإعراب فـ **(الَّذِينَ)** مبتدأ، وخبره جملة **(كَذَّبُوا)** والواو في **(وَالَّذِينَ)** للاستئناف، وليس بحرف عطف لوجود الوقف قبله.

قال ابن عطية: " ويصح أن يعمل فيه فعل مقدر من لفظ (الوقود) أي: توقد بهم النار كما توقد بهم"[45] أي: تُوقد النار بالكافرين كما توقد بآل فرعون.

قال الله تعالى: **(وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ)** [سورة النساء: 33].

قال ابن الصديق: "الوقف على **(الْأَقْرَبُونَ)** كما في مصحف حفص؛ لأنَّ **(الْوَالِدَانِ)** فاعل **(تَرَكَ)** و**(الْأَقْرَبُونَ)** معطوف عليه ووقف الهبطي على (ترك) ففصل بين الفعل وفاعله"[46].

وقول ابن الصديق فيه نظر حيث إنه أصدر حكمه على تخطئة وقف الهبطي معتمدًا في ذلك على مصحف حفص كما ذكر، ولو أنَّه نظر في بعض كتب التفسير لما استعجل في حكمه.

قال أبو جعفر: "إذا جاءت **(كُل)** مفردة فلابد من أن يكون في الكلام حذف عند جميع النحويين، حتى إن بعضهم أجاز: مررت بكل يا فتى، مثل قبل وبعد، وتقدير الحذف: ولكل أحد جعلنا موالي..."[47] والمضاف إليه المحذوف "هو في تقدير الإثبات، ولولا ذلك لكان مبنيا كما بني قبل وبعد لما اقتطعا عن الإضافة"[48] فـ**(كُل)** لا تستعمل إلا مضافة إما لظاهر وإما لمقدر.

ولعلَّ أبا حيان هو خير من يوضح المعنى في هذه الآية الكريمة وذلك في قوله: "واختلفوا في تعيين المقدر، فقيل: المحذوف إنسان... أي: ولكل إنسان... أن يكون **(لِكُلٍّ)** متعلقات بجعلنا والضمير في **(تَرَكَ)** عائد على كل المضاف لإنسان، والتقدير: وجعل لكل إنسان وارثا مما ترك فيتعلق مما بما في معنى موالي من معنى الفعل أو بمضمر يفسره المعنى التقدير: يرثون مما ترك، وتكون الجملة قد تمت عند قوله **(مِمَّا تَرَكَ)** ويرتفع **(الْوَالِدَانِ)** على إضمار كأنه قيل: ومن الوارث؟ فقيل هم الوالدان والأقربون ورّاثا والكلام جملتان"[49].

قال ابن جرير: "قوله سبحانه وتعالى **(وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ)** يمكن تفسيره بحيث يكون الوالدان والأقربون وارثين، وبحيث يكونان موروثا منهما، والمعنى على الأول: لكل أحد جعلنا ورثة في تركته، ثم أنَّه كأنَّه قيل ومن هؤلاء الورثة؟ فقيل: هم الوالدان والأقربون فيحسن الوقف على قوله **(مِمَّا تَرَكَ)** وفيه ضمير كل"[50].

و**(الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ)** كلام مستأنف مفسر للموالي وبيان له.

فأي ضعف في وقف الهبطي على لفظ **(تَرَكَ)**؟.

قال تعالى: **(إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ)** [سورة النساء: 89]

قال ابن الصديق: "الوقف على **(قَوْمَهُمْ)** كما في مصحف حفص وجملة **(حَصِرَتْ)** حال، فهو تتمة الجملة ومحل فائدتها، ووقف الهبطي على **(جَاءُوكُمْ)** ففرق بين جزئي الجملة وضيّع فائدتها المقصودة"[51]

والذي يمكن حمل وقف الهبطي عليه هو كون جملة **(حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)** جملة مستأنفة الغرض منها الدعاء عليهم بضيق صدروهم، جاء في التبيان في جملة **(حَصِرَتْ)** قوله: "لَا مَوْضِعَ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَهِيَ دُعَاءٌ عَلَيْهِمْ بِضِيقِ صُدُورِهِمْ عَنِ الْقِتَالِ"[52] فالدعاء هنا دعاء بالشر عليهم.

قال المبرد: " الْجُمْلَة إنشائية مَعْنَاهَا الدُّعَاء مثل (غلت أَيْديهم) فَهِيَ مستأنفة"[53].

فجملة **(حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)** جملة لا محل لها؛ لأنها دعائية وعلى غير وقف الهبطي على لفظ **(جَاءُوكُمْ)** تكون جملة **(حَصِرَتْ)** إخبارية في محل نصب حال على إضمار (قد) أوصفة...

وقال بعضهم: حصرت صدورهم خبر بعد خبر، كأنه قال: أو جاؤوكم ثم أخبر فقال: (حصرت صدورهم أن يقاتلوكم)[54]

قال أبو جعفر: "**(أَوْ جَاءُوكُمْ)** قطع كاف على قول محمد بن يزيد؛ لأنَّه زعم: أنَّ معنى و**(حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)** الدعاء، وكذا قول من قال: هو خبر بعبد خبر"[55]

قال الله تعالى: **(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا)** [سورة النساء: 91].

قال ابن الصديق: "الوقف على **(خَطَـًٔا)** كما في مصحف حفص وزاد الهبطي الوقف على **(مُؤْمِنًا)** ففصل بين المستثنى والمستثنى منه بدون داع".[56]

لا أدري ماذا يقصد بقوله: (بدون داع)؟

كثيرا ما يعتمد ابن الصديق في حكمه على وقف الهبطي على ما في مصحف حفص من علامات اصطلاحية للوقف، وكأن علامات الوقف في مصحف حفص توقيفية لا اجتهاد في وضعها.

إنَّ ما اختاره الهبطي من وقف على لفظ **(خَطَـًٔا)** له ما يبرره في العربية فـ**(إِلَّا)** هنا بمعنى (لكن)، قال أبو جعفر: "والمعنى عند الخليل وسيبويه والفراء لكن إن قتله خطأ فعليه هذا"[57] فالاستثناء منقطع وليس متصلا على توجيه وقف الهبطي على ما قبله.

قال ابن عطية: "معنى هذه الآية: وما كان في إذن الله وفي أمره للمؤمن أن يقتل مؤمنًا بوجه، ثم استثنى استثناء منقطعا ليس من الأول، وهو الذي تكون فيه إلَّا بمعنى لكن، والتقدير لكن الخطأ قد يقع."[58]

وقال أبو حيان بعدما ذكر أقوال أهل العلم: " وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ: إِلَّا خَطَـًٔا، اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ. وَالْمَعْنَى: لَكِنَّ الْمُؤْمِنَ قَدْ يَقْتُلُ الْمُؤْمِنَ خَطَـًٔا"[59] فقوله تعالى: **(وَمَا كَانَ)** "مُرَادٌ بِهِ النَّهْيُ، أَيْ: خَبَرٌ فِي مَعْنَى الْإِنْشَاءِ فَالْتَجَأُوا إِلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ بِمَعْنَى **(لَكِنْ)** فِرَارًا مِنَ اقْتِضَاءِ مَفْهُومِ الِاسْتِثْنَاءِ إِبَاحَةَ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا"[60].

ومعنى **(وَمَا كَانَ)** "ليس على النفي وإنَّما هو على التحريم والنهي... ولو كانت على النفي لما وجد مؤمن قتل مؤمنا قط؛ لأنَّ ما نفاه الله فلا يجوز وجوده... ثم استثنى استثناء منقطعا ليس من الأول، وهو الذي يكون فيه **(إلا)** بمعنى (لكن)[61].

وجاء في حاشية الصاوي قوله **(إِلَّا خَطَـًٔا)** إلَّا استثناء منقطع؛ لأنَّ ما قبله محمول على العمد، والمعنى لكن قد يقع خطأ"[62] والهبطي – رحمه الله – بوقفه على لفظ **(مُؤْمِنًا)** فيه إشعار للقارئ المتأني والمتأمل لكتاب الله بأنَّ قتل المؤمن للمؤمن أمره عظيم، فلا ينبغي أن يقدم عليه أحد آمن بالله ربا وبمحمد – صلى الله عليه وسلم – نبيا ورسولًا.

قال الله تعالى: **(إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ)** [سورة النساء:170]

قال ابن الصديق: "الوقف على **(مِنْهُ)** كما في مصحف حفص وجملة **(أَلْقَاهَا)** حال، ووقف الهبطي على **(كَلِمَتُهُ)** ففصل بين الحال وصاحبها"[63].

الوقف على (وَكَلِمَتُهُ) جائز، قال أبو جعفر: "... إن قدرت **(وَرُوحٌ مِنْهُ)** معطوفا على المضمر في **(أَلْقَاهَا)** جاز الوقف على **(وَكَلِمَتُهُ)**"[64].

وكذلك هو من الوقف الجائز، عند السجاوندي[65].

وقد يستأنس بما جاء في تفسير هذه الآية الكريمة لتوجيه وقف الهبطي ما ذكره ابن جرير في قوله: "وَأَمَّا قَوْلُهُ: **(وَكَلِمَتُهُ)** فَإِنَّهُ يَعْنِي بِـ الْكَلِمَةَ: الرِّسَالَةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ مَلَائِكَتَهُ أَنْ تَأْتِيَ مَرْيَمَ بِهَا , بِشَارَةً مِنَ اللَّهِ لَهَا الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ فِي قَوْلِهِ: **(إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ)** يَعْنِي: بِرِسَالَةٍ مِنْهُ وقوله وبشارة من عنده... وقوله: "ألقاها إلى مريم"، يعني: أعلمها بها وأخبرها، كما يقال: "ألقيت إليك كلمة حسنة"، بمعنى: أخبرتك بها وكلّمتك بها"[66].

قال الله تعالى: **(فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ)** [سورة المائدة: 34]

قال ابن الصديق: "الوقف على (النادمين) كما في مصحف حفص، وهو وقف لازم؛ لانتهاء الآية، ثم يستأنف الكلام بقوله تعالى **(مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا)**

و(من أجل) جار ومجرور متعلقا (بكتبنا) وهو علة له ولكن الهبطي وقف على **(ذَلِكَ)** ففصل بين الفعل ومتعلقه، وقطع العلة عن معلولها، وصارت جملة **(كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ)** منقطعة عما قبلها لا رابط بينهما، وهذا إفساد لمعنى الآية، سامحه الله"[67].

والذي انتقده ابن الصديق هو الوقوف الجائز وهو المُسمى بوقف المراقبة أو وقف المعانقة وذلك "إذا تعانق الوقفان بأن اجتمعا في محل واحد فلا يصح للقارئ أن يقف على كل منهما بل إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر؛ لئلا يختل المعنى"[68]... وقد اصطلح على وضع علامة (.•.) للدلالة على المراقبة أو المعانقة، وهذه العلامة موجودة فوق لفظ **(النَّادِمِينَ)** و**(مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ)** في المصحف العراقي.[69]

والتأويل على الوقف الذي اختاره الهبطي أن **(مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ)** متعلق بما قبله، والتقدير: "فأصبح من الذين ندموا من أجل قتل قابيل هابيل أو إلى أن **(مِنْ)** صلة لـ**(أَصْبَحَ)** ينوى بها (فأصبح من أجل قتله أخاه من النادمين)".[70]

قال أبو جعفر: "وزعم نافع أن التمام (فأصبح من النادمين من أجل ذلك)[71] وهو من الوقف الجائز عند السجاوندي"[72].

وجاء في لطائف الإشارات ما نصه "وعن نافع التمام **(مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ)** على جعل **(مِنْ)** متعلقة بـ**(النَّادِمِينَ)** أو بـ**(أَصْبَحَ)** أي: فأصبح نادما من أجل قتل أخاه".[73]
و**(كَتَبْنَا)** استئناف.[74]
فوقف الهبطي على **(مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ)** له ما يؤيده على أحد التفسيرين للآية.
جاء في التنبيهات "**(مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ)** يجوز الابتداء به؛ لأن **(مِنَ النَّادِمِينَ)** رأس الآية، والوقف على رؤوس الآي مستحسن، ولا بأس أن يتمادى إلى **(مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ)** والمعنى مستقيم على كلا الوجهين".[75]
قال الله تعالى: **(أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ)** [سورة المائدة: 94]
قال ابن الصديق: "الوقف على **(وَلِلسَّيَّارَةِ)** كما في مصحف حفص، و**(مَتَاعًا)** مفعول له متعلق بـ**(أُحِلَّ)** ووقف الهبطي على **(وَطَعَامُهُ)** ففصل بين الفعل ومفعوله بدون سبب"[76]
ويمكن توجيه هذا الوقف على اعتبار **(مَتَاعًا)** مصدرا لفعل محذوف يقدر من السياق أي: متعكم متاعا، ووصف ابن الأنباري الوقف عليه بأنه (حسن) غير تام[77] لتعلق ما بعده بما قبله، لكن الإمام الداني وصفه بأنه وقف (كاف)[78] للتعلق المعنوي فيجوز الابتداء بما بعده، أما الحسن فلا يجوز الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي.
ونقل صاحب التنبيهات عن الزجاج قوله: " **(مَتَاعًا)** مصدر فيجوز الابتداء به[79] لكن الزجاج لم يزد على قوله: "منصوب مصدر مؤكد"[80] والمعنى "متعكم به متاعا تنتفعون به وتأتدمون"[81].
وفي نصب **(مَتَاعًا)** قال الألوسي: "نصب على أنَّه مصدر مؤكد لفعل مقدر أي: متعكم به متاعا، وقيل: مؤكد لمعنى **(أُحِلَّ)** فإنه في قوة متعكم به تمتيعا"[82] فعلى وقف الهبطي يكون العامل في **(مَتَاعًا)** محذوفا، وليس بمعمول لما قبله حتى يتصل به. قال الله- تعالى- :(**فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا)** [سورة المائدة:109] قال ابن الصديق: "الوقف على **(اعْتَدَيْنَا)** ووقف الهبطي على **(فَيُقْسِمَانِ)** ففصل بين الفعل ومتعلقه بدون دليل"[83] ، والوقف على **(فَيُقْسِمَانِ)** محمول على أن ما بعده **(بِاللَّهِ)** ليس متصلا به ، وإنما هو متعلق بمحذوف والتقدير (يقولان بالله لشهادتنا)[84]. والوقف على **(فَيُقْسِمَانِ)** هو وقف "كاف ويبتدأ بما بعده بتقدير: يقولان بالله لشهادتنا".[85]
قال الله - تعالى- : **(قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ)** [سورة الأنعام: 20]، قال ابن الصديق: "الوقف على **(بَيْنَكُمْ)** وزاد الهبطي فوقف على اسم

الجلالة، وفصل بين المبتدأ والخبر"[86]. قول ابن الصديق هو وجـــه آخر لجواز الوقف ؛ لكنه لا ينفي صحة وقف الهبطي؛ لأن له ما يؤيده فقد قال الأشموني: "وقال ابن نافع: الوقف على **(قُلِ اللَّهُ)** ثم يبتدىء **(شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ)**[87]. ويحتمل الوقف على لفظ الجلالة على أنه تمام الجواب والمعنى على هذا "الله أكبر شهادة، ثم ابتدأ شهيد بيني وبينكم"[88] أي: أن (شهيد) خبر لمبتدأ محذوف. فعلى وقف الهبطي الكلام جملتان، قال الصاوي: "قوله **(قُلِ اللَّهُ)** مبتدأ خبره محذوف أي: أكبر شهادة، وقوله: شهيد خبر لمحذوف"[89] والوقف على لفظ الجلالة "كاف"[90].

فنقد ابن الصديق لا يثبت أمام جواز الوقف وأن له وجها في العربية لا يجوز تجاهله. قال الله تعالى:**(إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ)** [سورة يونس: 24] قال ابن الصديق: "وقف الهبطي على **(فَاخْتَلَطَ)** وهو وقف ممنوع ؛ لأنه فصل بين الفعل ومتعلقه ، ولا أحد يجيزه ومن العجيب جدًا أنَّ آية نظير هـــذه جاءت في سورة الكهف وهي قوله - تعالى - : **(وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ)** لم يقف هنا على **(فَاخْتَلَطَ)** مع أنَّ السياق فيها واحد ، وهذا يدل على أن الهبطي لم يكـــن يرجـــع في وقوفه إلى قاعدة من علم العربية، أو القراءات، أو التفسير"[91]، والوقف على لفظ **(فَاخْتَلَطَ)** قال به قبل الهبطي "أبو يعقوب الأزرق"[92]. قال ابن عطية: " المعنى : إنَّما مَثَلُ تفاخر الحياة الدنيا وزينتها بالمال والبنين إذ يصير ذلك إلى الفناء كمطر نزل من السماء فَاخْتَلَطَ، ووقف هنا بعض القراء على معنى فاختلط الماء بالأرض ثم استأنف به نَباتُ الْأَرْضِ على الابتداء والخبر المقدم"[93].

قال الله - تعالى- : **(قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ)** [سورة يوسف: 92] قال ابن الصديق: "الوقف على **(الْيَوْمَ)** وجملة **(يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ)** دعاء لهم بالمغفرة... ولا أدري لم وقف الهبطي على **(عَلَيْكُمُ)** وخالف جمهور القراء، وغيّر المعنى"[94]

وما قاله ابن الصديق فيه نظر فالهبطي لم يخالف جمهور القراء؛ لأنَّ هناك من قال به، ولم يغير المعنى؛ لأنَّ المعنى يجيزه. فمن حيث التعلق اللفظي فـ**(الْيَوْمَ)** ليس متعلقا بما قبله حتى يتصل به وإنما هو متعلق بالدعاء **(يَغْفِرُ)** وعلى هذا فالابتداء بالظرف فيه "بشـــارة بعاجل غفران الله لتجدد توبتهم وحدوثها في ذلك اليوم".[95] فعلى وقف الهبطي قدم الظرف **(الْيَوْمَ)** على الفعل والتقدير: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ اليوم، ويجوز على وقف الهبطي أن يكون يوسف ـ عليه السلام ـ قد أسقط حق نفسه بقوله (لا تثريب عليكم) ثم دعا الله تعالى أن يغفر لإخوته (اليوم يغفر الله لكم). والوقف على لفظ **(عَلَيْكُمُ)** قال به

الأخفش، فقد قال أبو جعفر: "إنَّ الأخفش زعم أنَّ ها هنا القطع، قال ثم قال: **(الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ)** على الدعاء"[96] فالظرف **(الْيَوْمَ)** يصح أن يكون لقوله **(يَغْفِرُ)** فالوقف على قوله **(عَلَيْكُمُ)**[97].

قال القسطلاني: "وإن قلنا إن **(الْيَوْمَ)** متعلق بـ**(يَغْفِرُ)** أي: يغفر الله لكم اليوم؛ لأنه صفح عن جريمتهم، واعترفوا بها حينئذ فالوقف على **(لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ)** كاف، والابتداء **(الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ)**[98] ، ولعل أفضل ما قيل في هذا الوقف قول ابن عاشور: "والظاهر أنَّ منتهى الجملة هو قول **(عَلَيْكُمُ)** لأنَّ مثل هذا القول ممَّا يجري مجرى المثل فيبنى على الاختصار فيكتفي بـ**(لَا تَثْرِيبَ)** مثل قولهم: لا باس، وقوله تعالى **(لا وزر)**، وزيادة **(عليكم)** للتأكيد مثل زيادة **(لك)** بعد **(سقيا ورعيا)** فلا يكون قوله **(الْيَوْمَ)** من تمام الجملة، ولكنه متعلق بفعل **(يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ)**[99].

قال الله تعالى: **(وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً)** [سورة الأنبياء: 71] ، قال ابن الصديق: "الوقف على **(نَافِلَةً)**، ووقف الهبطي على **(إِسْحَاقَ)** ووصفه بأنه وقف ضعيف متبعا في قوله ابن جزى"[100].

أود أن أشير قبل توجيه وقف الهبطي الذي ضعفه ابن الصديق أن مصحف حفص الذي اتخذه معيارًا لتصيد مواضع وقف الهبطي أنه وضع فوق لفظ **(إِسْحَاقَ)** علامة أو رمز (ط) للدلالة على الوقف المطلق الذي عرفه السجاوندي بقوله: "والمطلق ما يحسن الابتداء بما بعده"[101].

قال ابن الأنباري: " **(وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ)** وقف حسن ثم تبتدئ **(وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً)** على معنى: وزيادة يعقوب نافلة؛ لأن (يعقوب) لـ(إسحاق) وهو لـ(إبراهيم) نافلة"[102].

والوقف على لفظ **(إِسْحَاقَ)** "تام عند نافع، والأخفش، وأحمد بن موسى"[103] والمعنى وزدناه يعقوب نافلة. وهو من الوقف المطلق عند السجاوندي[104]. وقال الفراء: "النافلة ليعقوب خاصة؛ لأنَّه ولد الولد"[105]. وكذلك قال الزجاج[106]. والوقف على **(إِسْحَاقَ)** "كاف عند نافع إن نصب نافلة حالا من يعقوب فقط؛ لأن النافلة مختصة به؛ لأنَّه ولد الولد، بخلاف إسحاق فإنه ولد لصلبه"[107] و(نافلة) حال من يعقوب[108].

قال الله تعالى: **(اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا)** [سورة سبأ: 13]

قال ابن الصديق: الوقف على **(شُكْرًا)** كما في مصحف حفص، وزاد الهبطي فوقف على **(دَاوُودَ)** وفصل بين الفعل ومعموله بلا سبب"[109].

وما ضعّفه ابن الصديق غير مسلم به؛ لأنَّ هناك من جوزه على اعتبار أنَّ (شكرا) ليس مفعولًا له حتى يتصل بما قبله وإنَّما هو معمول لفعل محذوف.

قال أبو حاتم: "**(آلَ دَاوُودَ)** وقف حسن، ثم تبتدئ شكرا بمعنى اشكروا الله شكرا"[110] أو اشكروا شكرًا[111].

قال الله تعالى:**(وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ (57) سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ)** [سورة يس: 57]

قال ابن الصديق: "ووقف الهبطي على **(سَلَامٌ)** وهو خطأ؛ لأن الكلام تم عند **(يَدَّعُونَ)** و**(سَلَامٌ)** مبتدأ كما قال ابن جزى خبره محذوف، تقديره: عليكم أو خبره الفعل الناصب لـ قولا، تقديره: سلام يقال لهم قولا من رب رحيم.

وإعراب **(سَلَامٌ)** صفة لما يدعون، أو بدل منه، أو خبر عنه، لا يسلم من اعتراضات"[112].

ولنا أن نرد على هذا القول بأنَّ أغلب وقوف القرآن لم تسلم من اعتراضات، ذلك لأنَّ مسألة الوقف القرآني اجتهادية، ولولا ذلك لما رأينا اختلافا بين أهل العلم في محال الوقف وهنا نجد الهبطي قد اختار الوقف على لفظ **(سَلَامٌ)** وهذا الوقف قال فيه ابن جرير الطبري: "والذي هو أولى بالصواب... أن يكون **(سَلَامٌ)** خبرا لقوله **(وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ)** فيكون معنى ذلك "ولهم فيها ما يدعون وذلك هو سلام من الله عليهم بمعنى تسليم من الله ويكون سلام ترجمة عما يدعـــــون، ويكون القول* خارجًا من قوله سلام."[113] وهو من وقف "التمام" عند أبي حاتم[114] والترجمة في اصطلاح النحاة هو البدل، والبدل لا يفصل عن المبدل منه.

ونقل الداني عن أبي حاتم وابن عبد الرزاق أن الوقف على **(سَلَامٌ)** تام[115].

وعلى وقف الهبطي يكون **(قَوْلًا)** منصوب على المصدر بفعل محذوف، قال الفرَّاء: "ونصب القول إن شئت على أن يخرج من السلام، كأنك قلت: قاله قولا"[116].

جاء في معاني القرآن "**(سَلَامٌ)** بدل من **(مَا)** المعنى: لهم ما يتمنون به سلام، أي: وهذا منى أهل الجنة أن يسلم الله – عز وجل – عليهم".[117]

وقال السجاوندي: وقيل: "**(سَلَامٌ)** بدل من (ما) أي: لهم ما يتمنون وهو سلام"[118].

والمعنى على هذا أنَّ الله تعالى يتجلى لأهل الجنة ويقرئهم السلام[119].

فعلى وقف الهبطي على لفظ **(سَلَامٌ)** يخرّج على ثلاثة أوجه إما أن يكون **(سَلَامٌ)** بدلًا من **(مَا)** أو صفة، أو خبر وهذه الأوجه الثلاثة يصح معها الوقف على لفظ **(سَلَامٌ)** وبذلك يسقط اعتراض ابن الصديق وتخطيئه للوقف، وهنا يجب الإشارة إلى أنَّ **(سَلَامٌ)** لا يجوز أن يكون صفة لـ**(مَا)** لأنَّ المعرفة لا تُوصف بالنكرة قال أبو حيان معلقا: "ولا يصح إن كان (ما) بمعنى الذي؛ لأنَّها تكون إذ ذاك معرفة وسلام نكرة، ولا تنعت المعرفة بالنكرة"[120].

الخاتمة والتوصيات:

في نهاية هذا البحث المتعلق بالرد على انتقادات ابن الصديق على وقف الشيخ الهبطي أودّ أن أذكر بعض النقاط باختصار:

أولا : إذا أردنا الخروج من هذا الإشكال المتعلق ببعض الوقفات التي اختارها الهبطي فإنَّي أي - من وجهة نظري - أن توضع العلامات المعهودة في المصاحف التي طبعت برواية حفص في مواضع وقف الهبطي ويرمز لكل واحد منها بالرموز المعروفة فحرف التاء دليل على الوقف التام، والكاف دليل على الوقف الكافي، والميم دليل على الوقف اللازم، أمَّا المواضع التي انفرد بها الهبطي والتي كانت محلًا للنقد فتوضع فيها علامة (هـ) إشارة إلى الهبطي، وبذلك يخرج لنا مصحف برواية قالون عن نافع المدني به علامات واضحة لا لبس فيها ترشد القارئ إلى معنى كل وقف وتيسر له فهم كتاب الله.

ثانيـــــا : ينبغي لمِن يتصدر لتحفيظ القرآن الكريم أن يكون على دراية تامة بمواضع الوقف والابتداء؛ لأنَّه لا يعقل أن يكون حافظا لكتاب الله ثم إنَّه لا يحسن مواضع الوقف ولا يعرف من أين يبتدأ.

ثالثا : أدعو المهتمين بعلوم القرآن أن يبذلوا جهدهم في دراسة الوقف القرآني؛ لأنَّه علم جدير بالدراسة فيه يعرف مراد كلام الله، قال أبو حاتم: من لم يعرف الوقف لم يعرف القرآن.

وقال ابن الأنباري: من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء؛ إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلَّا بمعرفة الفواصل.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الهوامـــــــــــش:

1. منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي، لأبي الفضل عبد الله بن محمد ابن الصديق، لات، ص12.
2. معاني القرآن، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، ت 207ه، تحقيق أحمد نجاتي د. محمد علي النجار، دار السرور، بيروت، لبنان.
3. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، ت 11ه، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.

4. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، مصححه أحمد عبد العليم البردوني، دار الشام للتراث، بيروت، 399/1.
5. منحة الرؤوف المعطي، ص7.
6. القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، ت 338ه، تحقيق أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م، ص76.
7. المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، ت444ه، تحقيق محي الدين رمضان، دار عمار، عمان، ط1، 2001م، ص24.
8. علل الوقوف، لأبي عبد الله السجاوندي، ت 560ه، تحقيق محمد العبيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 2006م، 218/1.
9. لطائف الإشارات لفنون القراءات، لأحمد القسطلاني، تحقيق خالد حسن أبو الجود، مكتبة أولاد الشيخ، الجيزة، ط1، 2014م،259/3.
10. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد الأشموني، ط2، 1973م، ص44.
11. علل الوقوف، للسجاوندي، 218/1.
12. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 34/2، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي ابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، 182/1.
13. جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر الطبري، دار المعرفة، بيروت، ط1، ببولاق، 340/1.
14. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القراءات، لأبي الحسن الباقولي، تحقيق عبد الرحمن الطرهوني، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2011م، ص 57.
15. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 329/1-330.
16. منحة الرؤوف المعطي، ص10.
17. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، ص91، المكتفى للداني ص29.
18. معاني القرآن، للفراء، 110/1.
19. جامع البيان، للطبري 69/2.
20. جامع البيان للطبري 70/2، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 259/2.
21. روح المعاني، للألوسي، 52/2.
22. علل الوقوف، للسجاوندي، 271/1.
23. منار الهدى، للأشموني، ص54.
24. منحة الرؤوف المعطي، ص10.
25. القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، ص96.
26. جامع البيان، للطبري، 191/2.
27. جامع البيان، للطبري، 191/2.
28. تفسير القرآن العظيم، للحافظ بن كثير، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1980م، 249/1.
29. منار الهدى، للأشموني، ص58.
30. روح المعاني، للألوسي، 98/2.
31. منحة الرؤوف المعطي، ص10.
32. معاني القرآن، للزجاج،300/1، الكتاب، لأبي عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط2، 2009م، 136/2.
33. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للباقولي، ص109.

34. البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1969م، 155/1.
35. منحة الرؤوف المعطي، ص11.
36. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيوب الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 402/1.
37. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للباقولي، ص129، التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، 227/1.
38. المحرر الوجيز، لابن عطية، 379/1.
39. تفسير التحرير والتنوير، لمحمد بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م، 103/3.
40. منحة الرؤوف المعطي، ص11.
41. القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، ص117.
42. منار الهدى، للأشموني، ص70.
43. منحة الرؤوف المعطي، ص12.
44. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1990م، 389/2.
45. الكشاف، للزمخشري، 414/1.
46. منحة الرؤوف المعطي، ص12.
47. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد تامر، دار الحديث، القاهرة 2007م، 257/1.
48. البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، 252/1.
49. البحر المحيط، لأبي حيان 237/3، والكشاف، للزمخشري، 523/1.
50. جامع البيان، للطبري، 38/4، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، 131/3، روح المعاني، للألوسي، 21/5، وينظر منار الهدى، للأشموني، ص99.
51. منحة الرؤوف المعطي، ص13.
52. التبيان في اعراب القرآن، لابن الأنباري 379/1.
53. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987م، 430/2.
54. معاني القرآن، للزجاج، 89/2.
55. القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، ص157.
56. منحة الرؤوف المعطي، ص13.
57. القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، ص157.
58. المحرر الوجيز، لابن عطية، 92/2.
59. البحر المحيط، لأبي حيان، 321/3.
60. التحرير والتنوير، لابن عاشور، 157/5.
61. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 312/5.
62. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، لأحمد المالكي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 237/1.
63. منحة الرؤوف المعطي، ص13.
64. القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، ص169.
65. علل الوقوف، للسجاوندي، 441/2.

66. جامع البيان، لابن جرير الطبري، 25/6.
67. منحة الرؤوف المعطي، ص13.
68. نهاية القول المفيد في علم التجويد، محمد نصر، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 1999م، ص225.
69. المصحف العراقي المطبوع في سنة 1389هـ.
70. إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري 617/2-618،
71. القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، ص175.
72. علل الوقوف، للسجاوندي، 451/2.
73. لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني 157/4، المكتفى في الوقف والابتدا، للداني، ص60، ومنار الهدى للأشموني، ص119، والقطع والائتناف، ص175، والمقصد، للأنصاري 37.
74. روح المعاني، للألوسي، 117/6.
75. التنبيهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات، لعبد السلام الزواوي، ت 681ه، تحقيق عبد السلام الفطيسي، إشراف د. مهدي جاسم، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، 2006/2005م، ص117.
76. منحة الرؤوف المعطي، ص14.
77. إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري، 625/2.
78. المكتفى، للداني ص62، والمقصد، للأنصاري، ص38، ومنار الهدى، للأشموني، ص124.
79. التنبيهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات، ص119.
80. معاني القرآن، للزجاج، 209/2.
81. المحرر الوجيز، لابن عطية، 241/2.
82. روح المعاني، للألوسي، 30/7.
83. منحة الرؤوف المعطي، ص14.
84. منار الهدى، للأشموني، ص126.
85. المقصد لتلخيص ما في المرشد، للأنصاري، ص39.
86. منحة الرؤوف المعطي، ص15.
87. منار الهدى، للأشموني، ص128.
88. الكشاف، للزمخشري، 9/2، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراسة من علم التفسير، لمحمد الشوكاني، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط2، 1998م، 120/2.
89. حاشية الصاوي، 8/2، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري 486/1.
90. المكتفى في الوقف والابتدا، للداني، ص65.
91. منحة الرؤوف المعطي، ص17.
92. المكتفى، للداني، ص94، والقطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، ص250، ومنار الهدى، للأشموني، ص175.
93. المحرر الوجيز، لابن عطية، 114/3.
94. منحة الرؤوف المعطي، ص18.
95. جامع البيان في تفسير القرآن، لابن جرير الطبري، 46/13.
96. القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، ص274.
97. حاشية الصاوي، 257/2.
98. لطائف الإشارات، للقسطلاني، 250/5.
99. التحرير والتنوير، لابن عاشور 50/13
100. منحة الرؤوف المعطي، ص19.

101. علل الوقوف، للسجاوندي، 116/1.
102. إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري، 776/2.
103. القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، ص334، والمكتفى، للداني، ص134.
104. علل الوقوف، 708/2.
105. معاني القرآن، للفراء، 207/2.
106. معاني القرآن، للزجاج، 398/3.
107. منار الهدى، للأشموني، ص251.
108. التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، 922/2.
109. منحة الرؤوف المعطي، ص20-21.
110. المكتفى في الوقف والابتداء، للداني، ص169، القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، ص418.
111. التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، 1065/2.
112. منحة الرؤوف المعطي، ص21.
113. جامع البيان في تفسير القرآن 15/23.
يقصد أن قوله تعالى (قولا...) ليس متصلا بما قبله.
114. القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، ص433، وغاية النهاية، لابن الجزري، 289/1-290.
115. المكتفى، للداني، ص175.
116. معاني القرآن، للفراء، 381/2.
117. معاني القرآن وإعراب، للزجاج، 292/4، ومنار الهدى، للأشموني ص321.
118. علل الوقوف، للسجاوندي، 850/3.
119. حاشية الصاوي، 329/3.
120. البحر المحيط، لأبي حيان، 343/7، وأسرار العربية، لأبي البركات محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد البيطار، دمشق، 1957م، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص294.